٦

الأوهام النَّحويَّة
في البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي
ت ٧٤٥هـ
جمعاً ودراسةً

grammatical illusions

In the ocean of Abu Hayyan al-Andalus،

d. 745 AH

collection and study

عتاب حميد حنتوش

أ.م.د. سامي إبراهيم كنُّوش

جامعة الأنبار ــ كلية التربية للبنات

Etaab Hamid Hantoush's reproach

A.M.D. Sami Ibrahim Kannoush

University of Anbar

College of Education for Girls

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

إنَّ أيَّة قاعدة علميَّة، أو معرفيَّة، وفي شتى العلوم، ومنها علوم العربية لا تكاد تخلو من نوع من أنواع الخلاف فيها بين العلماء، لأسباب عدَّة، بعضها راجعٌ إلى النقل، وبعضها الآخر يرجع إلى العقل والفهم المتحصِّل لدى كلٍّ منهم إزاء المسألة المُختلف فيها.

وقد حفلت كتب اللغة والنحو وسائر العلوم بشواهد لا حصر لها من وجوه تلك الخلافات وصورها. وبحثنا هذا يقف عند واحد من مظاهر الخلاف بين العلماء، وهو ما وُصِفَ بالوَهْمِ، أو بالخطأ في الآراء والأحكام إزاء قسمٍ من المسائل النحويَّة، وفي قسمٍ من أوجه القراءات وما بُني عليها من أحكامٍ تخصُّ النَّحو، وذلك في سِفْرٍ من أسفار العربية، وكنزٍ من كنوزها هو كتاب (البحر المحيط في التفسير) لأبي حيَّان الأندلسيِّ ـ رحمه الله ـ إذ وقف أبو حيَّان عند جملةٍ من المسائل، وفي مواضع كثيرة من كتابه الكبير راصداً مواضعها، وواصفاً أحكام بعض العلماء فيها بالوَهْمِ، أو بالخطأ، وناقلاً في قسمٍ منها أقوالَ غيرِهِ من العلماءِ ممَّن ذهبوا فيها المذهبَ نفسَهُ، ورأوا فيها الرأيَ ذاته.

فجاء هذا البحث مشتملاً على قسمٍ من تلك المسائل بعد جمعها واستقصائها من عُبابِ ذلك البحر الكبير..

Abstract

It can be argued that any scientific or epistemological base in various sciences، including Arabic sciences، is hardly devoid of a kind of dispute among scholars، for several reasons، some of which are related to transmission، and some of them are due to reasoning and the understanding obtained by each of them regarding the issue in which they differ.

Consequently، this difference varies in its degree and strength، as well as in the number of those who say it، and it may extend to include eras of history، and extend to cover centuries of time and types of sciences.

The books of language، grammar and other sciences are full of countless evidence of the faces and forms of these differences. And our research stands at one of the aspects of disagreement among scholars، which is what has been described as delusion، or a mistake in opinions and judgments regarding a section of linguistic and grammatical issues، and in a section of the aspects of readings and the provisions based on them regarding language. This is in one of the books of Arabic، and a treasure of Its treasures is the book (Al-Bahr al-Muheet fi al-Tafsir) by Abu Hayyan al-Andalusi - may God have mercy on him - as Abu Hayyan stopped at a number of issues، and in places that exceeded eighty places in his great book، observing their places، and describing the rulings of some scholars in them as delusional، or wrong، and he quoted in some of them and the sayings of other scholars who held the same doctrine، and held the same opinion.

Thus، this thesis includes a section of those issues distributed into its three chapters، after they were collected and investigated from the depths of that great book.

مقدمـــــة

الحمد لله ربِّ العالمين، المُتفرِّدِ بالقوةِ والكمالِ والجمالِ، حمداً يُوافي نِعَمَهُ، ويُكافئُ مَزيدَهُ، وأفضَلُ الصلاةِ، وأتَمُّ التَّسليمِ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ ـ سيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ ـ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعينَ، ومَن دَعَا بدعوَتِهِ، وسارَ على نَهجِهِ، واهتَدى بهَدْيِهِ إلى يومِ الدِّينِ.

أمَّا بَعـــدُ: فإنَّ كُتُبَ اللغةِ والنحوِ وسائرِ العلومِ حافِلةٌ بما وقعَ بينَ العلماءِ من اختلافٍ في الآراءِ والأقوالِ في مَسائِلَ شَتَّى، إذْ لا تكادُ تخلُو لُغةٌ من اللغاتِ، ولا علمٌ من العلومِ من تَفَاوُتٍ في الفَهْمِ، وتَبَايُنٍ في المواقفِ، واختلافٍ في الآراءِ بينَ العُلماءِ، والمُشتَغلينَ بتحصيلِها، وإرساءِ قواعدِها، معَ تَفاوُتٍ في درجةِ الاختلافِ، وذلكَ على مَرِّ العُصورِ والأزمانِ.

وكانَ هذا دافِعاً لي للخوضِ في هذا المَجالِ، وإبرازِ جانبٍ من جوانبِ الخِلافِ بينَ العُلماءِ في القضايا النَّحويَّة، وسبباً لاختيارِ أحَدِ مظاهِرِ ذلكَ الاختلافِ عُنواناً لموضوعِ بحثي هذا، وفي واحدٍ من كُتُبِ التفسيرِ المعروفَةِ، فكانَ العُنوانُ: (الأوهامُ النَّحويَّة في البَحرِ المُحيطِ لأبي حَيَّان الأندلُسيِّ ت ٧٤٥ هـ ـ جمعاً ودراسةً)، إذ شملَ البحثُ ما وُصِفَ بالوَهْمِ أو الخَطَأِ من الآراءِ النَّحويَّة، وما وردَ من ذلكَ في القراءاتِ المُختلفةِ أيضاً.

وكانَ مَنهجي في الدراسَةِ يقوم على استقصاءِ تلكَ الآراءِ والأحكامِ التي رصدَها أبو حَيَّان في كتابِهِ، وجمعِهَا، ومِن ثَمَّ دراستها، وبيان موقفِ العلماءِ منها، ومدى موافقتِها للقواعدِ العامَّةِ، وما خرجَ منها على تلكَ القواعدِ التي استقرَّ عليها اللسانُ العربيُّ، وما اشتملَتْ عليهِ القراءاتُ من مَظاهِرِ هذا الاستعمالِ.

وقد اقتَضتْ طُبيعة البحثِ أنْ يكونَ على مبحثين، تسبقُهما مقدمةٌ أوجزتُ فيها أهمَّ ما جاءَ في هذا البحثِ إيضاحاً وتعريفاً، وتعقُبُهما خاتمةٌ تضمَّنتْ أهَمَّ النتائجِ التي خرجَ بها البحثُ وأفرزتْها الدراسةُ.

أمَّا المبحث الأول فقد خصَّصتُهُ بالمسائلِ النَّحويَّة، وما وقعَ فيها من أوهامٍ، أو أخطاءٍ بحَسْبِ ما يراهُ القائلونَ بذلكَ، وقد اشتمل على سبع مسائل شملت قضايا نحوية مختلفة.

وأمَّا المبحث الثاني فضمَّنْتُهُ مسائِلَ مُختارةً مِمَّا وقعَ في بعضِ القراءاتِ القرآنيَّةِ من أوهامٍ، أو أخطاءٍ، وما تضمَّنته من مباحث نحويَّة، أو في توجيهِ القراءةِ، وذلك وُفْقاً لتوصيف القائلينَ بذلكَ وتوجيههم، وقد اشتمل على خمس مسائل.

وبما أنَّ جميع الشواهد في هذا البحث، شواهد قرآنيَّة، فقد كان المنهج الذي اتبعتُهُ في ترتيب المسائل في المباحث وفق تسلسل الآيات وترتيبها في القرآن الكريم.

وأمَّا الخاتمة فقد تضمَّنت أهمَّ النتائج التي خرج بها البحث، وتمخَّضت عن الدراسة..

المبحث الأول
ما وقع من الوَهْم في المباحث النَّحويَّة

وفيه سبع مسائل، جاءت مبثوثةً في ثنايا البحر المحيط، وبعضها من أقوال أبي حيَّان، وبعضها جاء منقولاً على لسانه عن غير واحد من العلماء، وقد تم تناولها وفق تسلسل شواهدها في القرآن الكريم، فكانت على النحو الآتي:

المسألة الأولى

التوجيه النحوي لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[1].

والبحث في هذه المسألة يتضمن ردَّ أبي حيَّان على ابن عطية فيما نقله عن المهدويِّ من قولٍ في توجيه إعراب النص الكريم واصفاً نقل ابن عطية عن المهدويِّ بأنَّه وَهْمٌ، ومستدركاً عليه نقله، فيقول: ((وما نقله ابن عطية عن المهدويِّ وَهْمٌ))[2]، فنجد في هذه المسألة أقوالاً ثلاثة، قول للمهدويِّ، وقول لابن عطية وقول ثالث لأبي حيَّان، وسأوردها متتابعة وحسب الأسبقية في الزمن.

قال المهدوي: ((وأعلمُ ما تبدون) يجوز أنْ ينتصب ما بـــ أعلمُ على أنه فعل، ويجوز أن يكون بمعنى عالم، ويجوز أنْ يكون ما جرَّاً بالإصافة، ويجوز أن يقدر التنوين في أعلم إذا قدرته بمعنى عالم، وتنصب ما به، مثل قولك: حواجُ بيت الله))[3] فيورد في هذا التركيب الأوجه النحوية الاتية:

الأول: أنَّ (أعلم) فعل و(ما) منصوبة به.

والثاني: أنَّ (أعلم) اسمٌ بمعنى عالمٌ، غير منون، و(ما) مجرورة بالإضافة.

والثالث: إنَّ (أعلم) بمعنى عالم منوناً و (ما) منصوبة به كما قيل: حَواجٌ بيتَالله[4]، إذ لم يصرِّح بكون (أعلم) للتفضيل حسب ما نسب إليه ابن عطية بقوله: ((قال المهدوي: ويجوز أنْ يكون قوله:أعلم اسماً بمعنى التفضيل في العلم، فتكون (ما) في موضع خفض بالإضافة))[5].

والملاحظ هنا أنَّ المهدويَّ لم يصرِّحْ بكون أفعل للتفضيل، وإنَّما نسب إليه ذلك ابنُ عطية استنتاجاً من كلامه، ولم يُؤيِّدْ أبو حيَّان هذا الاستنتاج، وما ذهب إليه ابن عطية. وعدَّ ذلك وَهْماً منه، وعلق عليه بالقول: ((فأنت ترى أنَّه لم يذهب إلى أنَّ أفعل للتفضيل، وأنَّه لم يجز الجرُّ في ما والنصب، وتكون أفعل اسماً إلا إذا كان بمعنى فاعلٍ لا أفعل تفضيل...))[6].

وعند تلمُّس أقوال العلماء وتوجيهاتهم لإعراب الآية الكريمة، وما فيها من أوجه، نجد أنَّ حملهم كلمة (أعلم) على الفعلية هو المقدَّم، بقول مكيٍّ:

(١) البقرة: ٣٣.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٤٢.
(٣) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل ١/ ١٩٧-١٩٨، للمهدوي.
(٤) ينظر: المصدر نفسه.
(٥) المحرر الوجيز ١/ ١٢٣، لابن عطية.
(٦) البحر المحيط ١/ ٢٤٢.

((قوله: (أنِّي أعلمُ) يَحسنُ أنْ يكون (أعلمُ) فعلاً للمخبر عن نفسه؛ لأنَّ قبله إخباراً عن النفس وهو (أني)، ويجوز أنْ يكون اسماً بمعنى فاعل، فيُقدر فيه التنوين، ولكن لا ينصرف فتنصب (ما) به))[1].

ويُضيف قائلاً: ((قوله: (وأعلمُ ما تُبدُونَ) يجوز أنْ يكون (أعلمُ) فعلاً كما كان ما قبله، فـ (ما) في موضع نصب به، ويجوز أنْ يكون اسماً بمعنى عالم، فتكون (ما) في موضع خفضٍ بإضافة (أعلم) إليها، كما يُضاف اسم الفاعل، ويجوز تقدير التنوين في اسم الفاعل لكنَّه لا ينصرف، فتكون (ما) في موضع نصب كما تقول: هؤلاء حواجُ بيتَ الله، فتنصب بيتاً بتقدير التنوين في حواج))[2]، فنجد أنَّه سبق المهدوي في القول في المسألة ولم يُشير الى احتمال التفضيل في أعلم كما أشار إليه ابن عطية، وعند النظر في اقوال النحويين وبعض المفسرين يندفع احتمال التفضيل في (أعلم)؛ لأنَّ المعلوم عندهم أنَّ أفعل التفضيل لا ينصب مفعولاً إلا إذا انصرف إلى معنى آخر، يقول ابن مالك: ((استعمال أفعل غير مقصود به تفضيل كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[4] أي: عالم بما في نفوسكم، وهينٌ عليه))[5]. ويقف أبو حيَّان عند الآية موضع الشاهد في هذه المسألة ليبيِّن ما في التركيب النحوي من سمات تعبيرية منحته قوة في المعنى وجمالاً في التعبير فيقول: ((وأبرزَ الفعل في قوله: (وأعلم) ليكون متعلقه جملة مقصودة بالعامل فلا يكون معمولهامندرجاً تحت الجملة الأولى، وهو يدل على الاهتمام بالإخبار، إذ جُعل مفرداً بعامل غير العامل، وعَطْفُ قوله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ هو من باب الترقِّي في الإخبار؛ لأنَّ علم الله تعالى واحد لا تفاوت فيه بالنسبة الى شيء من معلوماته، جهراً كان أو سراً، ووصْلُ (ما) بكنتم يدل على أنَّ الكَتْمَ وقع فيما مضى))[6].

والظاهر من كلام ابن هشام أنَّ استعمال (أعلم) في سياق الآية الكريمة للتفضيل مستبعد أيضاً، إذ تكلَّم على نصب (حيث) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[7] قائلاً: ((إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان، وناصبها (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٥، المكي القيسي.
(٢) المصدر نفسه، وينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٣٢، للكرماني، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٠، للعكبري، والدر المصون ١/ ٢٧٠، للسمين الحلبي.
(٣) الإسراء: ٢٥.
(٤) الروم: ٢٧.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣.
(٦) البحر المحيط ١/ ٢٤٤، وينظر: إعراب القرآن وبيانه ١/ ٨٢، لمحيي الدرويش.
(٧) الأنعام: ١٢٤.

به، فإنْ أوَّلتَه بعالم جاز أنْ ينصبه في رأي بعضهم))[1]. وأضاف الزركشي وجهاً آخر في إعراب (ما) في الآية الكريمة، فأشار إلى احتمالها الاستفهام معللاً ذلك بوقوعها بين فعلين السابق منهما علمٌ أو دراية أو نظر، إذ يقول: ((... وإنْ وقعت بين فعلين سابقهما عِلمٌ أو درايةٌ، أو نظرٌ جاز فيها الخبر والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[2] ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[3]

﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾[4]

﴿ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم ﴾[5]، ﴿ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾[6]،﴿ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾[7]))[8]، والذي يبدو أنَّ القول بحمل (أعلم) في الآية الكريمة على التفضيل مستبعد؛ إذ لم يُشر أحدٌ من العلماء إلى ما أشار إليه ابنُ عطية واستنتجه من كلام المهدوي.

المسألة الثانية

التوجيه النحوي لقوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾[9]

وهو من المواضيع التي وقف عندها أبو حيَّان مشيراً إلى قول بعضهم في جواز إنابة الواو عن (على) مستدلاً بهذه الآية الكريمة على صحة الاستعمال النحوي فيها، ومبيناً موقفه من ذلك، واصفاً إياه بالوهم، إذ يقول:((توهَّمَ بعض مَن تكلم على القرآن، أن الواو التي في الصلاة هنا بمعنى على، وإنَّما يريد قائل هذا: أنَّهم أُمروا بالاستعانة بالصبر على الصلاة، وبالصلاة؛ لأنَّ الواو بمعنى على))[10]، وعند تتبُّع المعاني المحتملة في الواو يتبين أنَّ المتقدمين من النحاة والمتأخرين منهم لم يذكروا في الواو مجيئها بمعنى (على) على الرغم من ورودها لمعانٍ عدة، وقد أشار ابن قتيبة إلى شيوع الاستعمال الوارد في الآية الكريمة موضع الشاهد في التعبير القرآني وهو اجتماع شيئين فيجعل الفعل لأحدهما، وجعل من الأمثلة عليه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[11]، والمراد إليهما، وقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾[12] والمراد: إنهما لكبيرتان.. ويؤكد ذلك بالقول:

(١) مغني اللبيب: ١٧٧.
(٢) البقرة: ٣٣.
(٣) النحل: ١٩.
(٤) هود: ٧٩.
(٥) يوسف ٨٩.
(٦) الأحقاف: ٩.
(٧) الحشر: ١٨
(٨) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠١، للزركشي، وينظر: معترك الأقران ٢/ ٥٢٩، للسيوطي.
(٩) البقرة: ٤٥.
(١٠) البحر المحيط: ١/ ٢٩٨.
(١١) الجمعة: ١١.
(١٢) التوبة: ٦٢.

((وقوله:﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾[1] ﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ﴾[2] والظاهر من كلام النحاس أنَّ الصلاة في الشاهد المذكور مجرورة بالعطف على الصبر قياساً على تركيب مماثل فيقول: ((..ويكون والصلاة مثل قوله: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[3]))[4]، وقال الجصاص: ((..وفيها ردُّ الضمير على واحد مع تقدم ذكر اثنين))[5]. ويظهر من أقوال المفسرين اتفاقهم على أنَّ المعنى المتحصِّل من هذا التركيب، والغرض المقصود هو الاستعانة بالصبر وبالصلاة معاً. ولم يتطرق أحد منهم – في حدود ما اطلعت – الى ما أشار إليه أبو حيَّان من قول بعضهم إنَّ الواو في هذا الموضع بمعنى على، وقد لاحظنا سكوت النحاة والمفسرين عن ذلك واكتفوا بحمل الآية على الوجه الذي يرجح إرادة الأمرين وشمول الاستعانة للصبر وللصلاة معاً، إذ ذهب الماوردي إلى أنه أراد الصبر والصلاة معاً مع أنه أعاد الضمير على الصلاة لأنها أقرب مذكور، ولهذا الاستعمال والتوجيه ما يؤيده من كلام العرب، فضلاً عن الشواهد القرآنية الكثيرة له ولأشباهه فيقول: ((... والثاني: يعني الصبر والصلاة، فأرادهما وإنْ عادت الكناية الى الصلاة؛ لأنها أقرب مذكور كما قال الشاعر[6]:

فمَن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ))[7]

فنجد أنَّ أقوال المفسرين قد انصبت على حذف أحد المذكورين وعَود الضمير، قال السمعاني: ((وأورد الأزهري في كتاب التقريب قولاً حسناً، فقال: تقديره: واستعينوا بالصبر وإنه لكبير، وبالصلاة وإنها لكبيرة، إلا أنه حذف أحدهما واختصر المعنى اختصاراً))[8]. وذهب الكرماني إلى أنَّ الهاء في قوله: (وإنَّها لكبيرةٌ) تعود الى المصدر، أي: وإنَّ الاستعانة، وأردف قائلاً: ((وقيل: تعود إلى الصلاة، وقيل: للصبر والصلاة، ونزَّلا منزلة مالم يلتبس قياساً على باب [illegible] لىَّ[9]، وقيل: تقديره: واستعينوا بالصبر وإنَّه لكبيرٌ، واستعينوا بالصلاة وإنَّها لكبيرةٌ، فاكتفى بذكر أحدهما، وعلى هذه الوجوه الأربعة يحمل أمثاله))[10].

أمَّا أبو حيَّان فقد وقف عند الآية الكريمة وقفة أخرى مشيراً الى ما جاء فيها من نكتة بلاغية، وسمة تعبيرية في تقديم الصبر على الصلاة، وما لهذا التقديم من مزية وأثر على المعنى فيقول: ((وقُدّم الصبر على

(١) ق: ١٧.
(٢) تأويل مشكل القرآن: ١٧٦ لابن قتيبة، وينظر: إعراب القرآن ٢/ ٥٥٣، للباقولي.
(٣) البقرة: ٩٨.
(٤) إعراب القرآن ١/ ٥٠.
(٥) أحكام القرآن ١/ ٣٩، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٩.
(٦) تفسير الماوردي النكت والعيون ١/ ١١٦.
(٧) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات: ١٨٤، وتخليص الشواهد: ٣٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.
(٨) تفسير السمعاني ١/ ٧٥.
(٩) التحريم: ٤.
(١٠) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٣٧.

الصلاة، قيل: لأنَّ تأثير الصبر في إزالة ما لا ينبغي، وتأثير الصلاة في حصول ما ينبغي، والنفي مقدم على الإثبات))[1]. ويشير إلى أثر السياق في هذا التقديم فيقول: ((ويظهر أنَّه قدَّم الاستعانة به على الاستعانة بالصلاة؛ لأنه سبق ذكر تكاليف عظيمة شاقٌ فراقُها على من ألفها واعتادها من ذكر ما نَسُوهُ والإيفاء بما أخلفوه، والإيمان بكتاب متجدد، وترك أخذهم الرشا على آيات الله)) [2].

وساق الزركشي شواهد عدة من الاستعمال القرآني المماثل لما في هذه المسألة فيقول: ((الضمير للصلاة؛ لأنَّها أقرب المذكورين، وقيل: أعاده على المعنى وهو الاستعانة المفهومة من استعينوا، وقيل: المعنى على التثنية وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، ومنه قوله تعالى:﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا﴾[3]، وهو نظير آية الجمعة كما سبق))[4].

ويتابع أبا حيَّان في بيان بعض اللطائف والمزايا التعبيرية لهذا الاستعمال وأشباهه فيقول: ((وفي هاتين الآيتين لطيفتان: وهما أنَّ الكلام لَمَّا اقتضى إعادة الضمير على أحدهما أعاده في آية الجمعة على التجارة وإنْ كانت أبعد، ومؤنثة أيضاً لأنَّها أجذب للقلوب عن طاعة الله من اللَّهو؛ لأن المشتغلين بالتجارة أكثر من المشتغلين باللَّهو، أو لأنَّها أكثر نفعاً من اللَّهو، أو لأنَّها كانت أصلاً، واللَّهو تبعاً... وأعاده في قوله: (وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا)[5] على الإثم رعاية لمرتبة القرب والتذكير فتدبر ذلك))[6].

المسألة الثالثة

التوجيه النحوي لقوله تعالى:﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ﴾[7] وهذا واحد من المواضع التي وقف عندها أبو حيان ليرصد لنا اقوال العلماء في إعراب (ما) من قوله: (بئسما)، وما وُصف من تلك الأوجه بالوهم. جاء في البحر المحيط: ((وقال الفراء والكسائي فيما نقل عنهما: إنَّ ما موصولة بمعنى الذي، واشتروا صلة، وبذلك قال الفارسي في أحد قوليه، وعزى ابن عطية هذا القول إلى سيبويه، قال: ((فالتقدير على هذا القول: بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، كقولك: بئس الرجل زيدٌ، و(ما) في هذا القول موصولة)) [8]. ولم يؤيد أبو حيَّان قول ابن عطية، واستبعد أنْ يكون هذا الرأي معتمداً عند سيبويه فقال: ((وهو وهم على سيبويه)) [9]. وأشار الى المنقول عن الكسائي من إعراب (ما)

(١) البحر المحيط ١/ ٢٩٨.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٩٨.
(٣) النساء: ١١٢.
(٤) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٨، وينظر: معترك الأقران ٣/ ٤٦٥ للسيوطي.
(٥) النساء: ١١٢.
(٦) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٨.
(٧) البقرة: ٩٠.
(٨) البحر المحيط: ١/ ٤٨٩.
(٩) المصدر نفسه.

وهو كونها مصدرية، وهي ما بعدها في محل رفع بالابتداء، جاء في البحر المحيط: ((وذهب الكسائي فيما نقل عنه المهدوي، وابن عطية إلى أنَّ ما وبعدها في موضع رفع، على أن تكون مصدرية، التقدير: بئس اشتراؤهم. قال ابن عطية: ((وهذا معرّض؛ لأن بئس لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى الضمير))[1].

وكانت هذه المسألة قد نالت اهتمام العلماء وشملتها أبحاثهم ودراساتهم فجاءت على لسان غير واحد منهم ولاسيما عند المتقدمين من النحاة والمفسرين، وسأتناول بايجاز عند المتقدمين من النحاة والمفسرين وسأتناول – بإيجاز – آراءهم وتوجيهاتهم للتركيب النحوي الذي تضمنته الآية الكريمة، وأنوِّه بأنهم متفقون على الأوجه الإعرابية الأكثر وضوحاً واحتمالاً في هذا النص الكريم. وقد جاءت تلك الآراء مفصلة على لسان المهدوي في تفسيره؛ إذ أورد أشهر الأقوال والأوجه الإعرابية مبتدأً بالتأصيل اللغوي لنعم وبئس، ومن ثم معانيها النحوية فيقول: ((... أصل (بِئَسَ): (بِئِسَ)، نُقلت حركة العين إلى الفاء من أجل حرف الحلق، وأُسكنت العين كما قالوا: (شِهْد) و (سِئم)، ولا يلي (بئس) و (نِعمْ) إلا اسم منكور، أو أسماء الأجناس المعرَّفة بالألف واللام؛ لأن (نعم) مستوفية لجميع المدح، و(بئس) مستوفية لجميع الذم، فقولك: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجل زيدٌ، إخبار أنه استحق المدح أو الذم الذي يكون لسائر جنسه))[2]. ثم يبدأ بذكر آراء العلماء وأقوالهم في توجيه اعراب الآية الكريمة مبتدأ برأي أبي علي الفارسي وإجازته وقوع (ما) الموصولة وغير الموصولة بعد (نعم) و(بئس) فيقول: ((وأجاز أبو علي أن يليهما (ما) موصولة وغير موصولة، من حيث كانت مبهمة، تقع على الكثرة، ولا تخص واحداً بعينه، وتكون معرفة ونكرة، فأشبهت أسماء الأجناس))[3]. ثم يأتي برأي المبرِّد وإجازته وقوع الاسم الموصول بعد نعم وبئس فيقول: ((وأجاز المبرِّد أن يليها (الذي) إذا كان عاماً غير مخصوص، نحو: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾[4]، فيجوز أنْ تكون (ما) في موضع رفع بـــ (بئس)، و(أنْ) من قوله: (أنَّ يكفروا) بدلاً منها، أو تكون (أنْ) مبتدأة، أو خبر مبتدأ محذوف))[5]. وكان المبرِّد قد ذكر هذه المسألة وقيَّد جواز وقوع (الذي) بعد نعم وبئس بكونه دالاً على الجنس، فإنْ لم يكن كذلك فلا يصح وقوعه بعدها ولا يصلح، فقال: ((... وإن كان معناه (الذي) فإن قلت: قد جاء (والذي جاءَ بالصِّدقِ وصَدَّقَ بهِ) فمعناه الجنس، فإنَّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد

(١) البحر المحيط ١/ ٤٨٩، وينظر: تفسير المهدوي ١/ ٢٩٥، والمحرر الوجيز ١/ ١٧٨.

(٢) تفسير المهدوي ١/ ٢٩٤-١٩٥.

(٣) تفسير المهدوي ١/ ١٩٥، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ١١٠، لأبي علي الفارسي.

(٤) الزمر: ٣٣.

(٥) تفسير المهدوي ١/ ٢٩٥، وينظر: المقتضب ٢/ ١٤٣-١٤٤.

نعم وبئس، وإنما يكره بعد هذا تلك المخصوصة، وكذلك لو قلت: نعم القائم في الدار أنت، وأنت تريد به واحداً على معنى (الذي) المخصوصة لم يجز لما ذكرت لك من تعريف الجنس، فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التي بالألف واللام...)) [1]. ويمضي المهدويُّ في بيان آراء العلماء فيشير إلى قول الأخفش في إعراب (ما) في الآية الكريمة قائلاً: ((و (ما) عند الأخفش: نكرة، وموضعها: نصبٌ على التفسير، وقوله: (اشتروا به أنفسهم): نعتٌ لــ (ما)، و(أنْ) في موضع رفع بالابتداء، أو خبر مبتدأ مضمر كقولك: بئس رجلاً ظريفاً زيدٌ))[2].

وأوجز رأي الكسائي فقال: ((« ما» نكرة، وموضوعها نصبٌ، وثَمَّ « ما» أخرى مضمرة تعود (الهاء) في (به) عليها، التقدير: بئس شيئاً ما اشتروا به أنفسهم، وعنه أيضاً: أن (ما)، و(اشتروا): اسم واحد في موضع رفع))[3]. والملاحظ أنَّ المهدويَّ قد أورد آراء العلماء مرتبةً ترتيباً عكسياً من حيث الزمن، وقد يخالف في الترتيب أحياناً، كما حصل هنا إذ قدَّم الكسائيَّ، ثم أورد رأي الفراء قائلاً: ((يجوز أنْ تكون(ما) مع (بئس) بمنزلة (كلَّما)، وقال في (أنْ) من قوله: (أنْ يكفروا): إنْ شئت كانت في موضع جرٍّ، ردَّاً على الهاء في (به)؛ أي: اشتروا أنفسهم بأنْ يكفروا بما أنزل الله..)) [4]. فيظهر مما تقدم اتفاقهم على جواز وقوع (ما) بعد نعم وبئس وإنْ تفاوتت أقوالهم أحياناً في إعراب هذا التركيب وتوجيهه توجيهاً نحويَّاً يتوافق مع المعاني التي تضمنها واشتمل عليها، ولم تختلف أقوال المتأخرين من النحاة عما نطق به المتقدمون منهم في توجيه إعرابه، كما تبيَّن أيضاً صواب قول أبي حيَّان باستبعاده قول ابن عطية وأنه وهم على سيبويه [5].

المسألة الرابعة

التوجيه النحوي لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[6]، ومدار البحث في هذه المسألة في معنى كلمة (فوق) هنا، وتوجيه إعرابها وهل يمكن حملها على التفضيل وقياسها على أفعل أم لا ؟ وهي من المواضع التي وقف عندها أبو حيَّان ونقل فيها أقوال العلماء وحملهم (فوق) على (أعلى) في التفضيل واصفاً كلام ابن عطية حكاية عن سيبويه والخليل بأنه محمولٌ على توهُّمه مرادفة (فوق) لــ (أعلى) في التفضيل؛ جاء في البحر المحيط: ((وهذا الذي حكاه عن سيبويه والخليل لا نعلمُهُ، وإنَّما الذي وقع فيه

(١) المقتضب ٢/ ١٤٣-١٤٤.

(٢) تفسير المهدوي ١/ ٢٩٥، وينظر: معاني القرآن ١/ ١٤٤، للأخفش.

(٣) تفسير المهدوي ١/ ٢٩٦، وينظر: شرح المفصل ٤/ ٤٠١، لابن يعيش.

(٤) تفسير المهدوي ١/ ١٩٦، وينظر: معاني القرآن ١/ ٥٦، للفراء.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٩، لابن مالك، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ٩٣، لأبي حيَّان، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٣٥، لناظر الجيش.

(٦) البقرة: ٢١٢.

الخلاف هو أفعل التفضيل؛ فالبصريون يمنعون: زيدٌ أحسنُ إخوتهِ، والكوفيون يُجيزونه، وأمَّا أنَّ ذلك في (فوق) فلا نعلمُهُ، لكنَّه لما توهَّمَ أنها مرادفةٌ لأعلى، وأعلى أفعل تفضيل، نقل الخلاف اليها))[1]. وتناول أبو حيَّان توجيه إعراب الآية وبيان ما تحتمله من أوجه وتعليل حمل (فوق) على (أعلى) وانصرافهم إلى القول إنَّها بمنزلتها في التفضيل فقال:((... وانتصاب (يوم القيامة) على الظرف، والعامل فيه هو العامل في الظرف الواقع خبراً، أي: كائنون هم يوم القيامة))[2]. ويمضي معلِّلاً: ((ولَّما فهموا من (فوق) أنَّها تقتضي التفضيل بين من يُخبرُ بها عنه، وبين مَن تُضاف هي إليه، كقولك زيدٌ فوق عمرٍو في المنزل، حتى كأنَّه قيل: زيدٌ أعلى من عمرٍو في المنزلة، احتاجوا إلى تأويل عالٍ وأعلى منه...))[3] ثم يخلص إلى بيان موقفه وإيضاح رأيه فيقول: ((فلا يلزم أن يكون ما أضيفت إليه فيه علوٌّ، وكما أن (تحت) مقابلتها لا تدل على تشريك في السُفلية، وإنَّما هي تدل على مطلقها، ولا نقول: إنَّها مرادفة لأسفل؛ لأن (أسفل) أفعل تفضيل يدلك على ذلك استعمالها بـ (من) كقوله: ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾[4]، كما أنَّ أعلى كذلك، فإذا تقرر هذا كان المعنى – والله أعلم – والذين اتقوا عالوهم يوم القيامة، ولا يدل ذلك على أن الكفار في علوٍّ، بل المعنى: أن العلوَّ يوم القيامة إنَّما هو للمتقين، وغيرهم سافلون، عكس حالها في الدنيا حيث كانوا يسخرون منهم))[5].

فمدار البحث في هذه المسألة قائم على دلالة (فوق) وما تحتمله من معانٍ ضمن هذا التركيب وغيره، ومن العلماء من اكتفى بالإشارة إلى ظرفيتها، ومنهم مَن بسط القول فيها وفصَّل، ومنهم من حملها على التفَضيل، ومنهم من جعل ذلك مشروطاً بالمعنى الذي تحتمله وتابعاً له؛ فهي عند أبي عبيدة محمولة على التفضيل، فقال في تفسير (فوقهم): (أي: أفضل منهم))[6].

وتناول الراغب معاني (فوق) ودلالاتها واستعمالاتها بتفصيل وافٍ فقال: ((فوق يستعمل في المكان، والزمان، والجسم، والعدد، والمنزلة، وذلك أضرُب:

الأول: باعتبار العلو نحو:﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾[7]، ﴿ مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ ﴾[8]، ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا ﴾[9]، ويقابله (تحت)، قال﴿ قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾[10].

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٥٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٥٥.
(٤) الأنفال: ٤٢.
(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٥٥، وينظر: الكشاف ١/ ٢٥٥.
(٦) مجاز القرآن ١/ ٧٢.
(٧) البقرة: ٦٣.
(٨) الزمر: ١٦.
(٩) فصلت: ١٠.
(١٠) الانعام٦٥.

الثاني: باعتبار الصعود والحُدُور، نحو قوله: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[1]...)) [2]. ويمضي في بيان معانيها واستعمالاتها مُصرِّحاً بالمعنى الخاص بهذه المسألة فيقول: ((الخامس: باعتبار الفضيلة الدنيوية، نحو: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[3]،أو الأخروية :﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[4]، ﴿فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[5]...))[6]. وحملها العكبري على الظرفية فقال: ((«والذين اتقوا»: مبتدأ و(فوقهم): خبره)) [7].

وحمل السمين الحلبي (فوق) على الظرفية أيضاً إمَّا حقيقة أو مجازاً، فقال: ((قوله:﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ﴾ مبتدأ وخبره، و (فوق) هنا تحتمل وجهين:

أحدهما: أنْ تكون ظرف مكان على حقيقتها؛ لأنَّ المنقين في أعلى عليِّين، والكافرين في أسفل سجِّين.

والثاني: أنْ تكون الفوقية مجازاً))[8]. وبعد الاطلاع على آراء العلماء وأقوالهم أختم هذه المسألة ببيان بعض السمات التعبيرية فيها والتي دلَّ عليها سياق الآية الكريمة، إذ عبَّر سبحانه وتعالى عن حال الكافرين واستعلائهم بالجملة الفعلية، فقال:﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[9]، وذلك دلالة على الحدوث والتجدد المؤذن بالتحول والزوال، في حين عبَّر عن حال الذين اتقوا بالجملة الاسمية الدالة على الثبات والديمومة إشارة إلى علوِّ منزلتهم، وأنهم فوق الذين كفروا منزلة وقدراً وحالاً[10].

المسألة الخامسة

التوجيه النحوي لقوله تعالى:﴿ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [11] وهذه واحدة من المسائل التي وقف عندها أبو حيَّان مشيراً إلى أقوال العلماء وتوجيهاتهم النحوية، وإيضاح الأوجه الإعرابية فيها واصفاً أحدها بالوهم، وباستقراء كلام أبي حيَّان وإيجازه للآراء والأوجه الإعرابية المحتملة في قوله: (أَلَّا نَعبُدَ) يمكن تعيين الأوجه الآتية:[12]

الأول: أنْ تكون في موضع جرٍّ على البدل من (كلمَةٍ) وهو بدل شيءٍ مِن شيءٍ.

والثاني: أنْ تكون في محل رفع خبرٍ لمبتدأ محذوف، أي: هي أنْ لا نعبدَ إلا الله.

(١) الاحزاب: ٤٢.
(٢) المفردات في غريب القرآن: ٦٤٨-٦٤٩، للراغب الأصفهاني.
(٣) الزخرف: ٣٢.
(٤) البقرة: ٢١٢.
(٥) آل عمران: ٥٥.
(٦) المفردات في غريب القرآن: ٦٤٩، وينظر: تفسير الراغب الأصفهاني ١/ ٤٣٨، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ٣٠٢.
(٧) التبيان في غريب القرآن ١/ ١٧٠.
(٨) الدر المصون ٢/ ٣٧٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣/ ٤٩٤، لأبي حفص سراج الدين الدمشقي.
(٩) البقرة: ٢١٢.
(١٠) ينظر: اعراب القرآن وبيانه ١/ ٣١٢، المحيي الدرويش.
(١١) آل عمران: ٦٤.
(١٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٩٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٦٩.

والثالث: أنْ تكون في موضع رفعٍ بالابتداء، وخبره قوله: (بيننا وبينكم)، وذلك على فرض تمام الكلام عند قوله: سواء.

والرابع: جواز ارتفاع (أَلَّا نَعبُدَ) بالظرف، وهو لا يصحُّ إلا على مذهب الأخفش والكوفيين، إذ أجازوا إعمال الظرف من غير اعتمادٍ، والبصريون يمنعون ذلك[1].

والخامس: أنْ تكون الجملة في موضع جرٍّ صفة لقوله: (كلمة) وعدَّه أبو حيَّان وهماً، لخلوِّ الجملة من رابط يربطها بالموصوف فقال: ((قالوا: والجملة صفة للكلمة، وهذا وَهَمٌ؛ لِعرُوِّ الجملة من رابط يربطها بالموصوف))[2].

ولم يُسمِ أبو حيَّان القائل بكون (أَلَّا نَعبُدَ) صفة لــ (كلمة) ولم يذكر حجتهم، أو قولاً يؤيد رأيهم، أو شاهداً لما احتجُّوا به، فعدَّ هذا القول وهماً ممَّن قال به، معلِّلاً ذلك بافتقار الجملة الى رابط يربطها بالموصوف، فقال:((قالوا: والجملة صفة للكلمة، وهذا وَهمٌ لِعرُوِّ الجملة من رابط يربطها بالموصوف))[3] وقد يكون استبعاد أبي حيَّان لهذا التوجيه استبعاداً مقبولاً إذا علمنا أنَّ (كلمة) موصوفة بقوله: (سواءٍ) في قراءة الخفض، ولا نظنُّ أنَّ السياق يحتمل تعدد الصفات لــ (كلمة)، قال أبو البقاء:((قوله تعالى: (سَواءٍ) الجمهور على الجرِّ، وهو صفةٌ لكلمةٍ ، ويُقرأ (سواءً) بالنصب على المصدر))[4]، ونسب الزركشي القول بالمصدرية إلى سيبويه، ونسب إلى غيره القول بكون النصب على الحال؛ جاء في البرهان: ((... ومن نصب فعلى المصدر أي: استوت استواءً كذا قال سيبويه، وجوَّز غيره أن يكون حالاً من النكرة))[5]. أمَّا المراد بكلمة (سواء) فقد اتفق جميع من تكلم عليها على أنَّ مِن معانيها وسط الشيء، أو العدل، قال سيبويه: ((... تقول: هذا سَواءُ النهار، إذا أردت وسطه، كما تقول: هذا نصف النهار))[6].

وقال ابن الصائغ في كلامه على (سوى): ((تُضَمُّ سِينُهُ وتفتح، وهي تكون اسماً وظرفاً، فإذا كانت اسماً مُدَّتْ وقُصِرَتْ، ولا تُمدُّ إلاَّ إذا كانت مفتوحة السين، فإذا كانت اسماً فهي بمعنى (غير)... وإذا كانت ظرفاً فهي بمنزلة (وسط)، وتكون ممدودة للتحقيق، تقول: مررتُ برجلٍ سواءٍ، أي مثلك))[7]، وممَّا يُعزز قول أبي حيَّان باستبعاد كون المصدر (ألا نعبد) في موضع جرٍّ بدلاً من سواء وهي صفة، ما جاء عن ابن هشام من أنَّ المصدر وإنْ صحَّ أنْ يقع بدلاً من سواء فهو معرفة، والمعرفة لا تقع صفةً للنكرة، إذ يقول: ((وقول أبي البقاء في: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[8] إنَّ أنْ

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٤، لابن الأنباري
(٢) البحر المحيط ٣/ ١٩٥.
(٣) البحر المحيط ٣/ ١٩٥.
(٤) التبيان في علوم القرآن ١/ ٢٦٨.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٧٤.
(٤) الكتاب ١/ ٢٢١، وينظر: مغني اللبيب: ٥٢.
(٦) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٨٨.
(٧) آل عمران: ٦٤.

وصلتها بدل من سواء، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة...))[1].

المسألة السادسة

التوجيه النحوي لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾[2]. وهذا موضع آخر من المواضع التي وقف عندها أبو حيَّان لينقل ما وقع بين العلماء في هذه الآية الكريمة، وفي توجيه إعرابها من قولٍ للطبري، وردٍّ من ابن عطية، فأوجز أبو حيَّان ذلك بالقول: ((... وقال الطبريُّ: قوله: (وَلا يأمرَكُم)، بالنصب معطوف على قوله: (ثمَّ يقولَ) و قال ابن عطية: وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى. انتهى كلامه. ولم يبيِّن جهة الخطأ. ولا عدم التئام المعنى به))[3]. وحاول أبو حيَّان متابعة ابن عطية في قوله وتعيين وجه الخطأ فقال:((ووجه الخطأ أنَّه إذا كان معطوفاً على: (ثم يقول)، وكانت (لا) لتأسيس النفي، فلا يمكن إلا أنْ يُقَدَّرَ العامل قبل (لا)، وهو: (أنْ) فينسبكُ من (أنْ والفعل) المنفي مصدرٌ منتفٍ فيصير المعنى: ما كان لبشر موصوفٍ بما وُصِفَ به إنفاء أمره بإتخاذ الملائكة والنبيِّين أرباباً، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت فصار آمراً باتخاذهم أرباباً وهو خطأ...))[4].

وأنوه – هنا بأنَّ مانسبه أبو حيَّان إلى ابن عطية من القول بالخطأ هو ليس قول ابن عطية، وإنَّما جاء منقولاً على لسانه. قال ابن عطية: ((وقال الطبريُّ: قوله: ولا يإمرَكم)) بالنصب معطوف على قوله: (ثمَّ يقولَ). قال الفقيه أبو محمد: وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى...))[5]. ونسب الطبريُّ القراءة بفتح الراء إلى بعض الكوفيين والبصريين، ونقل عنهم تأويلها قائلاً: ((وقرأ بعض الكوفيين والبصريين: (ولا يأمرَكم) بنصب الراء عطفاً على قوله: (ثمَّ يقولَ للنَّاسِ). وكان تأويله عندهم: ماكان لبشر أنْ يؤتيهُ اللّه الكتاب ثم يقول للناس، ولا أنْ يأمرَكم، بمعنى: ولا كان له أنْ يأمرَكم، بمعنى: ولا كان له أنْ يأمرَكم أنْ تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً))[6].

ثم بيَّن رأيه وموقفه من القراءتين مُصوِّباً قراءة النصب فقال: ((وأوْلَى القراءتين بالصواب في ذلك: (ولا يأمرَكم) بالنصب على الاتصال بالذي قبله بتأوُّل ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[7]، ولا أنْ يأمرَكم أنْ تتخذوا الملائكة والنبيِّين أرباباً؛ لأنَّ الآية نزلت في سبب القوم

(١) مغني اللبيب: ٧٤٦.
(٢) آل عمران: ٨.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٣٤، وينظر: تفسير الطبري ٥/ ٥٣٤، المحرر الوجيز ١/ ٤٦٣.
(٤) البحر المحيط ٣/ ٢٣٤.
(٥) المحرر الوجيز ١/ ٤٦٣.
(٦) تفسير الطبري ٥/ ٥٣٤.
(٧) آل عمران:٧٩.

الذين قالوا لرسول الله – صلَّى اللّهُ عليه وسلَّمَ –: أتريدُ أنْ نعبدَك ؟ فأخبرهم الله جلَّ ثناؤه أنَّه ليس لنبيه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم– أنْ يدعو الناس إلى عبادة نفسه، ولا إلى اتخاذ الملائكة والنبيِّين أرباباً))[1].

وما ذهب إليه الطبريُّ مُؤيَّد بأقوال الكثير من العلماء ممَّن تناولوا هذه المسألة بالبحث والتوجيه؛ قال الفرَّاء: ((وأكثر القُرَّاء على نصبها، يردُّونها على:(أنْ يُؤتيَهُ اللهُ) ولا أنْ يأمرَكم))[2]. وقيدَّ مكي القيسي معنى (لا) بحركة الراء من (يأمركم) وأنَّ توجيهها يتبع توجيه القراءة فقال: ((مَن نصب يأمركم عطفه على: (أنْ يُؤتيهُ اللهُ)، أو على: (ثمَّ يقولَ) والضمير في (يأمركم) للبشر، ومَن رفعه قطعه ممَّا قبله وجعل (لا) بمعنى (ليس)، ويكون الضمير في (يأمركم) لله جلَّ ذكرهُ)) [3]. وذهب الزركشيُّ إلى القول بزيادة (لا) في قراءة النصب فقال: ((على قراءة مَن نصب (يأمركم) عطفاً على (يؤتيه) فـ (لا) زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: عُطِفَ على: (يقول)، والمعنى: ما كان لبشر أن يَنصِبهُ الله للدعاءِ إلى عبادته، وترك الأنداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً. وقيل: ليست زائدة؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام – كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهلَ الكتاب عن عبادة عزيرٍ وعيسى، فلمَّا قالوا له: أنتخذك ربَّاً؟ قيل لهم ما كان لبشر..))[4]. وبعد هذا يمكن القول: إنَّ جميع التأويلات والأوجه النحوية محتملة في هذه الآية وهذا التركيب، وهذا وجهٌ من وُجوه الإعجاز، وسرٌّ من أسرار التعبير القرآني...

المسألة السابعة

التوجيه النحوي لقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ ﴾[5]

وهنا يقف أبو حيَّان ليبيِّن ما في هذا النص الكريم من آراء للعلماء، وكيف تم توجيهه نحوياً، وأثر ذلك على المعنى المقصود، والغرض المطلوب من الآية الكريمة، وهل يصحُّ مِن حيث المعنى جعل قوله: (شَهِدُوا) معطوفاً على قوله: (كَفَرُوا) ؟ ومَن أخذ بذلك من العلماء؟ إذ تعرَّض أبو حيَّان لتلك الآراء والتوجيهات ليصفَ أحدَها بالوَهْمِ معلِّلاً ذلك بعدم توافقه مع مقصود الآية الكريمة، إذ إنَّ أيَّ تأويل للكلام لا يُفضي إلى المعنى الذي يُناسب منطوق الآية الكريمة، أو النص القرآني يُعدُّ خروجاً على المألوف في الخطاب القرآني، فقال أبو حيَّان: ((وشَهِدُوا) ظاهرُهُ أنَّه معطوف على قوله: (كفروا)، وبه قال

(١) تفسير الطبري ٥/ ٥٣٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٢٤، وينظر: معاني القراءات ١/ ٢٦٥، للأزهري، وحجة القراءات: ١٦٨، لابن زنجلة

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٥، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧٥، وإبراز المعاني من حرز الأماني: ٣٩٥، للمقدسي.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٨٢.

(٥) آل عمران: ٨٦.

الحوفي، وابن عطية، وردَّه مكيٌّ وقال: لا يجوز عطف (شهدوا) على (كفروا)؛ لفساد المعنى، ولم يُبيِّنْ مِن أيِّ جهة فسادُ المعنى، وكأنَّه تَوَهَّمَ الترتيب فلذلك فسد المعنى عنده))[1]. وظاهر كلام ابن عطية أنَّه لا يُقرُّ بعطف (شهدوا) على قوله: (كفروا)؛ لأنَّ المعنى يأبى ذلك، إذ يقول: ((وقوله تعالى: (وشَهِدُوا) عطفٌ على (كَفَرُوا) بحكم اللفظ، والمعنى مفهوم أنَّ الشهادة قبل الكفر، والواو لا ترتب، وقال قوم: معنى قوله: (بَعدَ إيمانِهم) بعد أنْ آمنوا، فقوله: (وشَهِدوا) عطفٌ على هذا التقدير))[2].

مبعثُ الوَهْمِ – إذن – في هذه المسألة احتمال الواو للترتيب عند مكيٍّ، والمتحصِّل من ظاهر اللفظ، وهو مرفوع من جهة المعنى، إذ سياق الآية ومعناها يأبى أنْ تُحملَ الواو على الترتيب، ويبدو أنَّ الباعثَ لدى مكيٍّ على ردِّ قول ابن عطية حملُهُ الواو على الترتيب ممَّا أفسدَ المعنى عنده. قال أبو حيَّان في توجيه آخر: ((وأجاز قوم منهم مكيّ والزمخشري: أنْ يكون معطوفاً على: ما في إيمانهم من معنى الفعل، إذ المعنى: بعد أنْ آمنوا وشهدوا، وأجاز الزمخشريُّ وغيره أنْ تكون الواو للحال لا للعطف التقدير: كفروا بعد إيمانهم وقد شهدوا، والعامل فيه كفروا...))[3]. وجاء في تفسير الثعالبي: (((كيفَ يَهدي اللهُ قوماً كَفَرُوا بعدَ إيمانِهم): لفظه استفهام ومعناه جَحدٌ، أي: لا يهدي الله))[4]. ولو تأملنا كلام العلماء في هذه المسألة وتوجيهاتهم وتأويلاتهم، نجد أنَّ كل تأويل فيها وتوجيه راجع إلى المعنى لما يحتمله من أوجه، يقول الراغب: ((إنْ قيل على ماذا عطف قوله: (وشَهِدُوا) ؟ فإنَّ ظاهره من حيث المعنى أنَّه معطوف على قوله: (بَعدَ إيمانِهم)، لا يصحُّ عطف الفعل على الاسم، ولا يصحُّ أن يكون معطوفاً على قوله: (يَهدي اللهُ)؛ لأنَّه لم يُرد كيف يهدي الله قوماً هكذا، وكيف شهدوا أن الرسول حق ؟ قيل في ذلك وجهان: أحدُهما: أنْ يكون تقديره: بعد إيمانهم وإنْ شَهِدوا، فيكون مقدراً، كما في قول الشاعر[5]:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتقَرَّ عَينِي...

إلا أنَّ إضمار (أنْ) في البيت أظهرُ لانتصاب تَقَرَّ.

والثاني: أنْ يكون (وشَهِدُوا) في موضع الحال، أي: وقد شهدوا نحو قوله

﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[6] [7]

وجاء في تفسير النسفيِّ: ((... والواو في (وشَهِدُوا أنَّ الرسول حقٌّ) للحال، وقد مضمرة، أي: كفروا وقد شهدوا أنَّ الرسول، أي: محمَّدٌ حقٌّ، أو للعطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل؛ لأن

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٥٢.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٤٦٨، وينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٥٢.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٥٢.

(٤) تفسير الثعالبي ٣/ ١٠٨.

(٥) البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣-٥٠٤، والدرر اللوامع ٤/ ٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤ وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣.

(٦) النساء: ٩٠.

(٧) تفسير الراغب ٢/ ٦٩٨-٦٩٩، وينظر: الكشاف ١/ ٣٨١.

معناه بعد أنْ آمنوا...))[1]. وهكذا نجد أنَّ أقوال العلماء وتوجيهاتهم لهذا النص قد تشابهت، وتابع بعضهم بعضاً في القول بالعطف على المعنى، أو على ما يُمكن حمل الكلام عليه من تأويل، يقول الآلوسيُّ: ((وشَهِدُوا) عطفٌ على ما في إيمانهم من معنى الفعل؛ لأنه بمعنى آمنوا، والظاهر أنَّه عطفٌ على المعنى، كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾[2]. لا على التوهم... واختار بعضهم تأويل المعطوف ليصحَّ عطفُه على الاسم الصريح قبله بأنْ يُقدَّرَ معه أنْ المصدرية، أي: أنْ شهدوا، أي: وشهادتهم))[3]. ومال الآلوسيُّ إلى رأي القائلين بجواز عطف ((شَهِدُوا) على (كَفَرُوا) مشيراً إلى قول الراغب وأبي البقاء، ومُعلِّلاً عدم فساد المعنى بأنَّ العطف لا يقتضي الترتيب فقال: ((وإلى هذا ذهب الراغب، وأبو البقاء، وجوَّز عطفه على (كفروا)، وفساد المعنى يدفعه أنَّ العطف لا يقتضي الترتيب))[4].

المبحث الثاني
ما وقع من الوهم في بعض القراءات

وفيه خمس مسائل في مواضع مختلفة من البحر المحيط وقف عندها أبو حيَّان راصداً بعض ما قيل فيها من الوهم أو الخطأ من قبل بعض العلماء منسوباً إلى قائليه، وبعضها ممَّا وصفه أبو حيَّان نفسه بالوهم أو الخطأ وهو يردُّ على بعض من تكلموا بذلك، أو قرؤوا بوجه من أوجه القراءات، وقد جاءت تلك المسائل مبثوثة في ثنايا البحر المحيط. وقد شملت مواضع عدة من الكتاب العزيز، وتنوعت أقوال أبي حيَّان فيها بين التعليل والتصويب والإيضاح والترجيح والنقل والتأويل والتخريج والتوجيه.

وكان منهجه في ذلك وطريقة عرضه أن يعمد إلى نسبة القراءة إلى صاحبها، ومن ثم يُورد أقوال العلماء فيها، وأحياناً يُصرِّح برأيه معزَّزاً بأقوال العلماء فيها، وحججهم فيما ذهبوا إليه وأحياناً يُورد الرأي أو القول ثم يُصرِّحُ بموقفه منه بالرد أو القبول، أو بوصفه بالوهم أو بالخطأ.

ويوضح أحياناً مرتبة القراءة موضع البحث بين القراءات، ودرجتها بين التواتر والقبول والشذوذ والضعف، وما يتمخَّضُ عنها من توجيه نحوي منسوباً أو غير منسوب، وأحياناً يرد قول القائلين بالوهم أو الخطأ مبيناً رأيه في ذلك، وقد جاء ترتيب المسائل في هذا المبحث أيضاً حسب ورود شواهدها وتسلسلها في القرآن الكريم فكانت على النحو الآتي:

المسألة الأولى

توجيه القراء لقوله تعالى:﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾[5] وما جاء فيها من قراءات، إذ وقف

(١) تفسير النسفي ١/ ٢٧١-٢٧٢.
(٢) الحديد: ١٨.
(٣) روح المعاني ٢/ ٢٠٨.
(٤) روح المعاني٢/ ٢٠٨.
(٥) آل عمران: ١٤٥.

أبو حيَّان عند قراءة الأعمش (يؤته)، وما ورد عن ابن عطية من قول في قراءة الأعمش واصفاً إياه بالوهم، إذ نقل أبو حيَّان ذلك قائلاً: ((وقرأ الأعمش (يؤته) بالياء فيها وفي (سيجزي)، وهو جارٍ على ما سبق من الغيبة، قال ابن عطية: ((وذلك على حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه، انتهى، وهو وهم))[1]. وعقّب أبو حيَّان على قول ابن عطية مُصوِّباً فقال: ((وصوابه: على إضمار الفاعل والضمير عائد على الله. وظاهر التقسيم يقتضي اختصاص كل واحد بما أراد؛ لأنَّ من كانت نيته مقصودة على طلب دنياه لا نصيب له في الآخرة، لكنَّ من كانت نيته مقصودة على طلب الآخرة قد يؤتى نصيباً من الدنيا))[2].

وقبل البدء في بيان أقوال المفسرين وآرائهم فيما ورد في هذه الآية الكريمة من قراءات، يمكن القول إنه من حيث التركيب لا فرق في المعنى من حيث تحقيق الشرط وجوابه سواء كان الفعل بالياء أو النون إلا أنَّ كون الفعل بنون العظمة يوحي بعظمة العطاء لعظمة المعطي وانصراف الخطاب إلى الغيبة (يؤته) لما يحمل على من سبقت منه الإرادة وهو الإنسان؛ لأنَّ إرادته وطموحه لا يرقى إلى الوصف بالعظمة.

وورد تفسير للآية الكريمة أنَّ (من) في الآية ليست للعموم والاستغراق، بل يُراد بها تارة الكل وتارة البعض، فكأنه أراد أنَّ من أراد ثواب الدنيا آتاه منها إذا كان في المعلوم أنه يؤتى منها ولم يرد بذلك الكل، وقد وضحه الباقلاني في كتابه (أصول الفقه) أنَّه لا صيغة للعموم بهذا اللفظ، ويحتمل أن يكون أراد بقوله (تؤته) إمَّا قليلاً أو كثيراً[3].

وقرأ ابن كثير والكسائي، وورش عن نافع، وحفص عن عاصم، وابن ذكوان عن عامر (نؤته منها) بإشباع كسر الهاء. وقرأ يعقوب وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر: باختلاس الكسر والباقون بإسكان الهاء. قال أبو علي: كلهم يقفون عليه بإسكان الهاء [4].

وقيل: إنَّ معنى (من كان يرد حرث الدنيا نؤته منها) أي إنْ شئنا؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ الأشياء إنَّما يفعلها بمشيئته ولا مكره له عليها فمعنى الاثنين واحد[5].

«خلاصة القول في هذه المسألة أن في لفظة (نؤته) قراءتان قراءة (نؤته) و (يؤته) أي تقرأ بالنون وبالياء، فقراءة الياء تدل على ضمير الغيبة التي هي (يؤته)، ومعنى القراءتين واحد ولا فرق بينهما».

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٦٧.

(٢) الانتصار للقرآن ٢/ ٦٠٣أ للباقلاني.

(٣) ؟؟؟

(٤) الوجيز في شرح قراءات القرآن الثمانية ١/ ٣٢٢، وينظر: الإقناع في القراءات السبع ١/ ٢٤٧أ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/ ٤٩١.

(٥) جمال القراء وكمال الاقراء ١/ ٤٦٠.

المسألة الثانية

توجيه القراءات لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [1] يتناول البحث في هذه المسألة زيادة (لا) في قوله ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وهي من المواضع التي وقف عندها ابو حيان مبيناً أقوال العلماء فيها وتوجيهاتهم لما ودر فيها من قراءات إّ ذهب ابن عطية الى القول بزيادة (لا) مشيراً الى رأي الزجاج فيها، نقل ذلك ابو حيان بقوله: ((وجعل بعضهم (لا) زائدة فيكون المعنى: وما يريكم بإيمانهم، كما قالوا: اذا جاءت، وانما جعلها زائدة لأنها لو بقيت على النفي لكان الكلام عذراً للكفار وفسد المراد بالآية، قاله ابن عطيه.. وضعّف الزجاج وغيره زيادة (لا)، انتهى قول ابن عطية)) [2].

ثم يشير ابو حيان الى القائلين بزيادة (لا) وكذلك الى القائلين بخلافه جاء في البحر المحيط: ((والقائل بزيادة (لا) هو الكسائي والفراء، وقال الزجاج: زعم سيبويه أن معناها: لعلها اذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة اهل المدينة قال: وهذا الوجه اقوى في العربية، والذي ذكر أنّ (لا) لغو غالط؛ لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو))[3].

وقيد ابو حيان كون (لا) غير لغو بحركة (إن) إذ الكسر يخرج (لا) من دائرة اللغو فيقول: ((ومن قرأ بالكسر فالأجماع على أن (لا) غير لغو فليس يجوز ان يكون المعنى مرة ايجاباً ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد، وتؤول بعض المفسرين الآية على حذف معطوف يخرج (لا) عن الزيادة وتقديره: وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون او يؤمنون أي ما يدريكم بانتقاء الايمان او وقوعه، ذكره النحاس وغيره)) [4].

وسبق هؤلاء القراء بتوجيه قراءتي النصب والكسر في (إن) إذ يقول: ((... فأنزل الله تبارك وتعالى:: قال للذين آمنوا: وما يشعركم أنهم يؤمنون بهذا وجه النصب في (أن) ما يشعركم أنهم يؤمنون.. وقرأ بعضهم: (إنها) (اذا جاءت) مستأنفة، ويجعل قوله: (وما يشعركم) كلاماً مكتفياً، وهي قراءة عبدالله: زما يشعركم اذا جاءتهم لا يؤمنون و(لا) في هذا الموضع صلة))[5].

أورد الباقولي رأيه قائلاً: ((« لا » في الآية الكريمة زائدة فيمن فتح همزة (أن) ولما كان فتح همزة (أن) يؤدي الى زيادة (لا) عدل الخليل الى إن (أن) من قوله (انها) بمعنى لعلها في هذه الحالة حملها على انها عذراً لهم في ترك الايمان)) [6] ذكر ابو حيان إن هناك عدة قراءات ذكر منها القراءة التي هي بفتح الهمزة في (أن) وهذه هي قراءة ابن عامر وحمزة وهنا تكون (لا) زائدة والا لكان عذراً للكفار، ورد الزجاج قائلاً: بأنها نافية بقراءة الكسر، فيجب ذلك بقراءة الفتح، وعندما قال الزجاج اذا قرءت بالكسر تكون (لا) نافية قال:

(١) الانعام: ١٠٩.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٦١٣.
(٣) المصدر نفسه، وينظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٣، للنحاس.
(٤) المصدر نفسه، وينظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٣، للنحاس.
(٥) معاني القرآن ١/ ٣٥٠.
(٦) اعراب القرآن ١/ ١٣٢، للباقولي.

وحذف المعطوف أي: انهم يؤمنون[1].

الخلاصة:

وأوجز أبو حيان الكلام في هذه المسألة موجهاً القول فيها الى ان تويه الخطاب في الآية الكريمة يكون بحسب المعنى الذي تقتضيه القراءة الواردة، يتضح ذلك من خلال توجيه إعراب (ما) إذ يقول: ((وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون) ما استفهامية، ويعود عليها ضمير الفاعل في يشعركم... وقد ذهب بعض المفسرين الى ان (ما) في قوله (وما يشعركم) نافية، والفاعل يشعركم ضمير يعود على الله ويتعلق معنى الآية على جعلها نافية سواء فتحت أنّ أم كسرت، ومتعلق لا يؤمنون بها، وقد اتضح من ترتيب هذه القراءات الاربع انه لا يصلح ان يكون الخطاب للمؤمنين على الاطلاق ولا للكفار على الاطلاق بل الخطاب يكون على ما يصح به المعنى التي للقراءة))[2].

المسألة الثالثة

توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿ بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾[3] وهذا من المواضع التي وقف عندها أبو حيان مبيناً ما ورد في لفظة (الغداة) من قراءات وتوجيه كل منها، قرأ الجمهور – وكما هو معلوم بالغداة بألف بعد الدال.

وقرأ ابن عامر وآخرون بـــ (الغدوة) بواو بعد الدال. وهناك من قرأها بالغدوات والعشيات بالألف فيهما والذي نحن بصدده هنا هو قراءة ابن عامر ومن معه بـــ (الغدوة) وما أُشير حولها من تساؤلات أو من اقوال واحتمالات وموقف ابي حيان المناصر لأبن عامر ومن قرأ بقراءته ومن المآخذ التي أخذت على ابن عامر أنه إنما قرأ بالواو بـــ (الغدوة) اتباعاً للخط لأن كلمة (غداة) جاءت بالواو في بعض المواضع في القرآن الكريم، جاء في البحر المحيط: ((ولما خفيت هذه اللغة على ابي عبيد اساء الظن بمن قرأ هذه القراءة فقال: إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة اتباعاً للخط وليس في اثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركها، وكذلك الغداة على هذا وجدنا العرب))[4] ويصرح ابو حيان بموقفه من هذه القراءة مبدياً تأييده لأبن عامر ومن قرأ بتلك القراءة فيقول: ((وهذا من ابي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة، وكيف يُظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما قرؤوا بها لأنها مكتوبة بالمصحف بالواو والقراءة إنما هي سُنة متبعة ؟ وأيضاً ابن عامر عربي صريح كان موجوداً قبل ان يوجد اللحن لأنه قرأ القرآن على عثمان ونصر ابن عاصم أحد العرب الأئمة بالنحو، وهو ممن أخذ العلم النحو عن ابي الاسود الدؤلي مستنبط علم النحو، والحسن البصري من الفصاحة بحيث يُستشهد بكلامه فكيف

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٨١، وينظر: بصائر ذوي التمييز ٤/ ٤٦٣.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٦١٣-٦١٦.

(٣) الكهف: ٢٨.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٥٢١ -٥٢٢.

يظن بهؤلاء أنهم لحنوا؟)) [1].

ومما يعزز قول ابي حيان هذا ويؤيد قراءة ابن عامر استعمال (غدوة) في لسان العرب الفصحاء، قال الفراء: (سمعت ابا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قظ يريد غداة يومه، قال إلا تُرى ان العرب لا تضيفها فكذا لا تدخلها الالف واللام، إنما يقولون: جئتك غداة الخميس انتهى وحكى سيبويه والخليل ان بعضهم يُنكرها فيقول: رأيته غدوةً بالتنوين، وعلى هذه اللغة قرأ ابن عامر ومن ذكر معه، وتكون إذ ذاك كفينة)) [2].

واشار سيبويه الى هذه المسألة وقال: ((وتقول: سير عليه غُدوة يا فتى وبُكرة، فترفع على مثل ما رفعت والنصب فيه على ذلك؛ لأنك قد تجُر به وان لم يتصرف مجرى يوم الجمعة تقول: موعدك غُدوة او بُكرةُ فترفع على مثل ما رفعت والنصب فيه على ذلك. تقول: ما لقيته مذ غدوة او بكرة، وكذلك: غُداة أمس وصباحُ))[3]

ويشير الطبري الى هذه المسألة يقول: ((قد ذكر عن عبد الله بن عامر وابي عبد الرحمن السلمي انهما يقرآنه بـ (الغدوة والعشي) وذلك قراءة مكروهة عند اهل العربية لأن غدوة معرفة ولا ألف ولا لام فيها وانما يعرف بالالف واللام مالم يكن معرفة، فأما المعارف لا تعرف بهما، وذلك أيضاً ان غدوة لا تضاف الى شيء وامتناعها من الاضافة دليل واضح على امتناع الالف واللام من الدخول عليها لأن ما دخلته الالف واللام من الاسماء صلحت فيه الاضافة، وانما تقول العرب: آتيك غداة الجمعة، ولا تقول آتيك غدوة الجمعة[4].

وبعد ذلك اورد الالوسي رأيه ويشير الى أن ابن عامر قرأ في سورة الكهف (الغدوة) بالواو وهي قراءة الحسن ومالك بن دينار وابي رجاء العطاري وغيرهم وزعم ابي عبيد ان من قرأ بالواو فقد أخطأ لأن (غدوة) علم جنس لا يدخله الالف واللام و منشأ خطئه أنه اتبع رسم الخط لأن الغداة تكتب بالواو كالصلاة والزكاة وقد أخطأ ابي عبيدة في هذه التخطئة لأن (غدوة) وان كان المعروف فيها ما ذكره لكن قد سمع مجيئها اسم جنس أيضاً منكراً مصروفاً فتدخلها (ال) حينئذ وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل وتصديره بالزعم لا يدل على ضعفه كما يشير اليه كلام الامام النووي في شرح مسلم وذكره جمع غفير من اهل اللغة ز وذكر المبرد ايضاً عن العرب تنكير (غدوة) وصرفها وادخال اللام عليها اذا لم يرد بها (غدوة) يوم بعينه، وكفى بوروده في القراءات المتواترة حجة فلا حاجة الى الالتزام انها علم لكنها نكرت فدخلتها (ال) لأن تنكير العلم وادخال (ال) عليها اقل قليل في كلامهم، بل ان تنكير علم الجنس لم يعهد ولا الى التزام

(١) المصدر نفسه.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٥٢١-٥٢٢.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٢٠.

(٤) تفسير الطبري: ٢٩٧.

انها معرفة ودخلتها اللام لمشاكلة العشي[1] وخلاصة هذه المسألة أن ابن عامر قرأ (غدوة) اتباعاً للفظ في المصحف كما كنت (الصلاة – الزكاة) بالواو وتركها عند اللفظ، وكان أبو حيان مناصراً لقراءة ابن عامر لأنه عربي فصيح صريح وأخذ قراءته عن عثمان بن عفان رضي الله عنه وعن ابن عاصم وابن عامر قرأ قبل ان يوجد اللحن في القراءات».

توجيه القراءات لقوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]. وهذا موضع آخر يقف عنده أبو حيان ليرصد لنا ما وقع في توجيه هذه الآية الكريمة من وهم، إذ قرأ الجمهور (مكرُ) بضم الراء بلا تنوين، وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر (بل مكرٌ) بالتونين، في حين قرأ سعيد بن جبير وآخرون بفتح الكاف وشد الراء (مكَرٌ) مرفوعة مضافة.

وذُكر أيضاً لسعيد بن جبير قراءة أخرى بفتح الراء على الضرف (بل مكرَ).

وأشار أبو حيان الى موضع الوهم في توجيه قراءة (فتح الراء) لسعيد بن جبير، ونقل عن أبي الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ) صاحب كتاب اللوامع قوله بجواز انتصاب الراء بقوله: (إذ تأمروننا) وعدَ ذلك وهماً معللاً رأيهُ بامتناع عمل (إذ) فيما قبلها فقال: ((وقال صاحب اللوامع: يجوز أن ينتصب بـ (إذ تأمروننا مكر الليل والنهار. انتهى. وهذا وهمٌ؛ لأن ما بعد (إذ) لا يعمل فيما قبلها))[3].

وسأتناول ما قيل من توجيهات في قراءة كلمة (مكر) في كتب اللغة والمفسرين.

ويشير الفراء الى هذه المسألة ويقول: ((وقوله: بل مكر الليل والنهار)) المكر ليس لليل ولا للنهار وانما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار، وقد يجوز ان نضيف الفعل الى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين، لأن العرب تقول: نهارك صائم وليلك نائم، ثم نضيف الفعل الى الليل والنهار وهو في المعنى للآدميين، كما تقول: نام ليلك وعزمَ الامرُ فهذا مما يُعرف معناه فتتسع به العرب))[4].

وذهب الاصبهاني وأشار الى قضية الاتساع في الكلام في العربية ويقول: ((قال الحسن وابن زيد المعنى: بل مكركم بالليل والنهار وكذلك هو في العربية يتسع في الكلام فتضاف الاحداث الى الزمان، ويخبر عن الزمان بما يقع فيه فيقال: صيام النهار وقيام الليل والمعنى: الصيام في النهار والقيام في الليل ويقولون: ليل قائم ونهار صائم، والليل والنهار غير صائمين.

(١) تفسير الالوسي – روح المعاني ٤/ ١٥٠-١٥١.
(٢) سبأ: ٣٣.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٥٥٢.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٦٣، وينظر مشكل اعراب القرآن لمكي ٢/ ٥١٦ وينظر: اساليب الجواب في القرآن الكريم ١/ ١٤٠.

قال الشاعر:

لقد لمتنا يا أم غيلان في السُرى

وَنِمتِ وما ليل المطي بنائم

هنا اضاف الليل الى المعنى على الاتساع، ووصف الليل بالنوم وهذا على حد قولك: ليلي نائم فيقول السامع ليس ليلك بنائم))[1].

وجاء ابن آجروم ويشير الى قضية تقدير كلام محذوف يقول: ((وجملة مقول القول محذوفة تقديرها: لم نكن مجرمين بل قوله (مكر) فاعل لفعل مقدر: أي صددنا مكركم في هذين الوقتين و (إذ) ظرف زمان متعلق بحال من (مكر)، والمصدر المؤول» ان نكفر» منصوب على نزغ الخافض الباء، وجملة الشرط « لما رأوا « مستأنفة، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله.....))[2]

وجاء الالوسي مبدياً رأيه فيقول: ((حذف المضاف اليه واقيم مقامه الظرف اتساعاً او جعل الليل والنهار ماكرين على الاسناد المجازي، وقيل لا حاجة الى ذلك فإن الاضافة على معنى وتعقب، ومكر فاعل الفعل محذوف، وجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف أي سبب كفرنا مكر الليل والنهار او مكر الليل والنهار بسبب كفرنا))[3].

وقيل أن كلمة (مكر) مضافة لمضاف محذوف وهو الضمير الذي يعود الى الرؤساء، وبحذفه اضيف لما بعده إضافة المصدر لمفعوله وعليه يكون المعنى: صدنا مكر كم بنا أيها الرؤساء..[4]

وجاء أن في قراءة (مكر) على الرفع ثلاثة أوجه:[5]

١- الفاعلية: التقدير: بل صدنا مكركم.

٢- مبتدأ محذوف الخبر.

٣- العكس.

وقيل أن المراد بمكر الليل والنهار: ما يتوقع من مكرهم في الليل والنهار فأضاف تعالى المكر إليهما لوقوعه فيهما وفيه أيضاً زيادة فائدة وهي دلالة الكلام على ان مكرهم كان متصلاً غير منقطع في الليل والنهار وكما يقول القائل: ما زال بنا سير الليل والنهار حتى وردنا أرض بني فلان وهذا دليل على اتصال سيرهم في الليل والنهار من غير إغباب ولا اراحة ركاب.[6]

« خلاصة القول في هذه المسألة أن (مكر) في الآية الكريمة قرأت بالضم وقرأت بالتنوين وقرأت بفتح الراء وتكون على الظرف، وقال البعض ان هذه القراءة التي هي قراءة الرفع ان (مكرُ) هي فاعل لفعل محذوف «

المسألة الرابعة

توجيه القراءات لقوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ﴾[7] وهذا موضع آخر يقف عنده أبو حيان ليبين لنا ما حصل بين العلماء من وهم حسب ما يراهُ

(١) إعراب القرآن للاصبهاني: ٣٢٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن الكريم ٣/ ٢٨٤.

(٣) تفسير الالوسي: روح المعاني ١١/ ٣١٩-٣٢٠.

(٤) بيان المعاني ٣/ ٥١٣.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ٤٤١.

(٦) الموسوعة القرآنية خصائص السور ٧/ ١٤٣.

(٧) الجاثية: ٢١.

هو وذلك من خلال توجيه القراءات لما وقع بعد قوله (سواءً) إذ قرأ الجمهور (فحياهُهُم ومماتُهُم) بالرفع، وقرأها آخرون بالنصب ولكل من العلماء رأي وتوجيه استند فيه الى ما حصل له من فهم في هذا التركيب مستندين الى ما ورد فيها من القراءات الآتية:

- قرأ زيد بن علي وحمزة والكسائي وحفص: (سواءً) بالنصب و(محياهُم ومماتُهم) مرفوع على الفاعلية؛ إذ أجري (سواءً) مجرى الحال، والتقدير مستوياً.

- قراءة الاعمش (سواءً فحياهَمُ ومماتَهُم) بنصب الجميع ووجهت هذه القراءة على أن (محياهم ومماتهم) طرفي زمان، والعامل فيها أما المصدر المؤول (أن تجعلهم) وأما (سواءً) المنصوب على البدل من مفعول نجعلهم.

وقد أشار ابو حيان الى موضع الوهم في هذه المسألة معززاً الى ابن عطية وناسباً إليه الخلط في النقل ومعتذراً له إذ يقول: ((وقد خلط ابن عطية في نقل القرآن وله بعض عذر فإنه لم يكن معرباً، فقال: فقرأ طلحة بن مصرّف وعيسى بخلاف عنه: سواءً بالنصب، محايهم ومماتهم بالرفع، وقرأ حمزة والكسائي وحفص والاعمش: (سواءً) بالنصب ومحياهم ومماتهم بالنصب، ووجه كلاً من القراءتين على ما تقتضيه صنعة الاعراب وتبعه على هذا الوهم صاحب التحرير والتنوير...))[1].

ولبيان نوع الخلط ال قصدهُ أبو حيان ننوه بالآتي:

- عند الرجوع الى كلام ابن عطية تبين أن هناك تفاوتاً أو تبايناً بين ما ذكره وبين كلام أبي حيان، إذ ذكر أبو حيان أن الذين قرأو بنصب (سواءً) ورفع (محياهم ومماتهم) هم: زيد بن علي وحمزة والكسائي وحفص، ونقل أبو حيان أيضاً عن الاعمش أنه قرأ (سواءً محياهم ومماتهم) بنصب الجميع في حين وضع أبن عطية الاعمش ضمن الذين قرأو برفع محياهم ومماتهم وهم كل من: حمزة والكسائي وحفص ومن قرأ بقراءتهم، جاء في المحرر الوجيز: ((وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم والاعمش (سواءَ) بالنصب و(محياهم ومماتهم) بالنصب))[2].

وسنحاول الوقوف على حقيقة هذا الوهم من خلال تتبع القراءات الواردة لهذه الآية الكريمة.

وأول اشارة نقف عليها عند سيبويه في قراءة النصب في (سواء محياهم ومماتهم) يقول: ((ونقول: مررت بعبدالله خيرٌ منه أبوه - فكذلك هذا وما أشبهه ومن اجرى هذا على الاول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبدالله خيراً منه ابوه وهي لغة رديئة وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم وما ضارعه نحو: حسن الوجه ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضرب ويلازم، وضَرَبَ ولاَزَمَ، ولو قلت: مررت بخير منه ابوه كان قبيحاً، وكذلك بأبي عشرة أبوه ولكنه حين خلص للأول جرى عليه، كأنك

(١) البحر المحيط ٥/ ٨٥.

(٢) المحرر الوجيز ٥/ ٨٥.

قلت: مررت برجلٍ خير منك...))[1]

وذهب الفراء الى أن (سواءً) تنصب وترفع فيقول: ((تنصب (سواءً) وترفع، والمحيا والممات في موضع رفع بمنزلة قوله: رأيت القوم سواء صغارهم وكبارهم، تنصب (سواءً) لأنك تجعله فعلاً لما عاد على الناس من ذكرهم، وما عاد على القوم وجميع الاسماء بذكرهم، وقد تقدم فعله، فاجعل الفعل معرباً بالاسم الاول. تقول: مررت بقوم سواء صغارهم وكبارهم، ورأيت قوماً سواء صغارهم وكبارهم وكذلك الرفع ربما جعلت العرب: (سواءً) في مذهب اسم بمنزلة حسك، فيقولون: رأيت قوماً سواء صغارهم وكبارهم، فيكون قولك: مررت برجلٍ حسبك اخوه، ولو جعلت مكان سواء مستو لم ترفع، ولكن تجعله متبعاً لما قبله، مخالفاً لسواء لأن مستوياً من صفة القوم ولأن السواء كالمصدر والمصدر اسم ولو نصبت: المحيا والممات كان وجهاً تريد ان تجعلهم سواء في محياهم ومماتهم))[2].

وقيل ان في نصب (سواء) ورفعها حجة في القراءة وجاء أنه يُقرأ بالنصب والرفع، فالحجة لمن نصب: أنه عدّى اليه قوله: ان تجعلهم سواءً والحجة لمن رفع: أنه جعل قوله: كالذين آمنوا، وهو المفعول الثاني ورفع (سواء) بالابتداء و(محياهم) بالخبر، وقد يجوز لمن جعل كالذين آمنوا المفعول الثاني ان ينصب (سواءً) على الحال[3].

واشار الزمخشري في تفسيره الى قراءة النصب قائلاً: ((ومن قرأ (سواءً) بالنصب: اجرى سواء مجرى مستوياً، وارتفع محياهم ومماتهم على الفاعلية، وكان مفرداً غير جملة ومن قرأ: مماتهم بالنصب، جعل محياهم ومماتهم: ظرفين، كقدم الحاج وخفوق النجم أي سواء في محياهم وفي مماتهم والمعنى: إنكار أن يستوي المسيئون والمحسنون محياً، وأن يستووا مماتاً، لافتراق احوالهم أحياء.... وقيل: انكار ان يستوو في الممات كما استووا في الحياة؛ لأن المسيئين والمحسنين مستو محياهم في الرزق والصحة وإنما يفترقون في الممات وقيل: سواء محياهم ومماتهم: كلام مستأنف على معنى: أن محيا المسيئين ومماتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومماتهم: كل يموت على حسب ما عاش عليه وعن تميم الداري رضي الله عنه انه كان يصلي ذات ليلة عند المقام، فبلغ هذه الآية فجعل يبكي ويردد الى الصباح: ساء ما يحكمون وعن الفضيل: أنه بلغها فجعل يرددها ويبكي ويقول: يا فقيل، ليست شعري من أي الفرقين أنت)) [4].

وذهب العكبري الى أن (سواءً) تقرأ بالرفع والنصب، فيقول: ((ويُقرأ (سواءً) بالرفع؛ فمحياهم مبتدأ، ومماتهم ومعطوف عليه، وسواءً: خبر مقدم ويقرأ (سواءً) بالنصب، وفيه وجهان أحدهما: وهو

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٤.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٤٧.
(٣) الحجة في القراءات السبع ١/ ٣٢٥-٣٢٦.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٩٣.

حال على الضمير في الكاف، أي تجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال.

والثاني: أن يكون مفعولاً ثانياً لحسب، والكاف حالٌ وقد دخل استواء محياهم ومماتهم على هذا الوجه في الحُسبانِ ومحياهم ومماتهم: مرفوعان بسواء؛ لأنه مستو وقد قُرئ باعتماده.

ويقرأ (مماتهم): بالنصب، أي في محياهم ومماتهم، العامل فيه نجعل أو سواءٌ وقيل هما ظرفان فأما الضمير المضاف اليه فيرجع الى القبيلن؛ ويجوز ان يرجع الى الكفار لأن محياهم كمماتهم؛ ولهذا سمي الكافر ميتاً))[1].

وقيل أن جمهور القرّاء قرؤوا (سواءً محياهم ومماتهم) برفع سواء وما بعده على أن سواء خبر مقدم وما بعده مبتدأ لا العكس لأن (سواء) نكرة ولا مسوغ للابتداء بها والضمير للمجترحين والجملة قيل: بدل من المفعول الثاني لنعجل بدل كل من كل أو بدل اشتمال او بدل بعض، وأياً ما كان ففيه ابدال الجملة وقد أجازه ابو الفتح واختاره ابن مالك، وقال ابو حيان: لا يصح أن تكون جملة معولة للأول في موضع البدل فأن كانت غير معمولة فهل تكون جملة بدلاً من جملة لا يبعد عندي جواز ذلك كالعطف والتأكيد اللفظي وبعد ذلك يأتي الالوسي معللاً رفض ابو حيان في ابدال المفعول يقول: ((وظاهره أنه لا يجوز الابدال ها هنا، وفي البحر يظهر لي أنه لا يجوز إبدال هذه الجملة من ذلك المفعول لأن الجعل بمعنى التصبير ولا يجوز: صيرت زيداً أبوه قائم، ولا صيرت زيداً غلامه منطلق؛ لأنَّ في ذلك انتقالاً من ذات الى ذات أو من وصف في الذات الى وصف آخر فيها وليس في تلك الجملة المقدرة مفعولاً ثانياً والزمخشري قد نص على جعل الجملة بدل من الكاف وهو امام في العربية ولكن افاد صاحب الكشف [2] أنه اراد أنه بدل من حيث المعنى لا أنه بدل من ذلك لفظاً قال: لأنه مفرد دال على الذات باعتبار المعنى وهذا دال على المعنى وإن كان الذات يلزم من طريق الضرورة إلا ان تعبد له موصوف محذوف بإن يقدر رجالاً سواء محياهم ومماتهم مثلاً،....))[3].

المسألة الخامسة

توجيه القراءات لقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ﴾[4]. وهنا يقف أبو حيان مبيناً آراء العلماء فيما ورد في هذه الآية الكريمة من آراء، إذ ورد العلماء في قوله (وَسْـَٔلُواْ) أكثر من وجه، فقرأ ابن كثير والكسائي بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى السين وذلك عند صيغة الأمر، جاء في البحر المحيط: ((وقرأ ابن كثير والكسائي (وسلوا) بحذف الهمزة والقاء حركتها على السين، وذلك إذا كان أمراً للمخاطب وقيل السين واو او فاء نحو: ﴿ فَسْـَٔلِ

(١) التبيان في اعراب القرآن ٢/ ١١٥٢.

(٢) تفسير الثعالبي – الكشف والبيان في تفسير القرآن.

(٣) تفسير الالوسي، روح المعاني ١٣/ ١٤٨.

(٤) الممتحنة: ١٠.

﴿ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ﴾ (١) و﴿ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ (٢) وقرأ باقي السبعة بالهمزة))(٣).

ويمضي أبو حيَّان في بيان ما حصل في هذه الآية من وهم ناقلاً عن ابن عطية ما جاء عنه فيها من توجيه فيقول: ((قال ابن عطية: إلا في قوله (وَسَۡٔلُواْ مَآ أَنفَقۡتُمۡ) فإنَّهم أجمعوا على الهمز فيه. انتهى. وهذا الذي ذكره ابن عطية وَهْمٌ، بل نصوص المقرئين في كتبهم على أن وسئلوا ما أنفقتم من جملة المختلف فيه بين ابن كثير والكسائي وبين الجماعة، ونص على ذلك بلفظ ابن شيطاً (٤) في كتاب التذكار)) (٥) وراح أبو حيَّان يحلل سبب الوهم الذي لابن عطية ومبيناً ما في هذا اللفظ من لغات ونسبتها إلى أصحابها فقال: ((ولعل الوهم وقع له في ذلك من قول ابن مجاهد في كتاب السبعة له، ولم يختلف في قوله: (وليسئلوا ما أنفقوا) أنه مهموز لأنه لغائب. انتهى. وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة أنها لم يهمز (وَسَلْ) و (فَسَلْ)، مثل قراءة الكسائي، وحذف الهمزة في (سَلْ) وحذف الهمزة في (سَلْ) لغة الحجاز، وإثباتها لغة لبعض تميم، وروي اليزيدي عن أبي عمرو: أن لغة قريش (سَلْ)، فإذا أدخلوا الواو والفاء همزوا))(٦).

وذهب الباقولي إلى مسألة التعدية في الآية الكريمة وقال: ((سألت فعل يتعدى الى مفعولين، مثل (أعطيت) ويجوز فيه ان يقتصر فيه على مفعول واحد، فإذا اقتصر فيه في التعدي الى مفعول واحد كان على ضربين:

أحدهما: ان يتعدى بغير حرف.

الآخر: أن يتعدى بحرف.

فأما التعدية يغير حرف مثل قوله تعالى﴿ وَسَۡٔلُواْ مَآ أَنفَقۡتُمۡ وَلۡيَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ﴾(٧)

وقيل إنَّ فعل الأمر من (سأل) فإنْ لم يكن قبله واو ولا فاء فقد أجمع القراء على حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى السين نحو (سل بني اسرائيل)، وإنْ كان قبله واو أو فاء وكان أمراً لغير المخاطب فأجمعوا على همزة نحو (وَسَۡٔلُواْ مَآ أَنفَقۡتُمۡ وَلۡيَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ﴾ وإنْ كان امراً للمخاطب فأجمع القُرَّاءُ أيضاً على الهمز؛ لأنَّ أمر المخاطب كثير الاستعمال فخففوه، والمستعمل بغير واو ولا فاء أكثر فناسب التخفيف والهمز(٨).

(١) يونس: ٩٤.

(٢) النحل: ٤٣.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٦١٨.

(٤) هو عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا، أخذ القراءة على الأشياخ، وهو من أهل الرصافة وبقي أربعين سنة يعبر كل يوم إلى الجانب الغربي لأخذ العلم على الأشياخ، توفي سنة ٤٥٠هـ، وله كتاب التذكار في القراءات.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٦١٨.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج ٢/ ٤٢٢.

(٨) إبراز المعاني من حرز الأماني ١/ ٤١٦.

الخـــاتمة

بعد هذه الرحلة في عُباب البحر المحيط، وما تخلَّلها من مصاعب، وما أمضيتُهُ فيها من وقت، وبعد العمل الدؤوب، والبحث المتواصل انتهت رحلتنا إلى جملةٍ من الحقائق والنتائج يُمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أولاً: ما وُصِفَ بالوَهْمِ، أو بالخطأِ من الآراءِ والأوجه ما هي إلَّا وجهات نظرٍ مِمَّن قال بها، أو تبنَّاها.

ثانياً: كان قسمٌ من الآراء الموصوفةِ بالوَهْمِ خاصَّاً بأبي حيَّان، وقسمٌ منها جاء منقولاً على لسانه عن غير واحدٍ من العلماءِ.

ثالثا: كان أبو حيَّان مسبوقاً في بعض الآراءِ والمواضع، إذ سبقه غيرُهُ من العلماءِ في الإشارة إليها.

رابعاً: شملت تلك الأوهام والأخطاء قضايا نحويةً، وأخرى لغويَّة، وثالثةً تتعلَّقُ بالقراءات.

خامساً: لم تكن تلك الأوهام مقصورةً على عدد معيَّن من العلماء، وإنَّما شملتْ قسماً من النحاة والمفسِّرين والقُرَّاء.

وبعدُ نسأل الله ـ تعالى ـ أن يتقبل منَّا هذا العملَ، ويغفرَ لنا ما كان من الوَهْمِ، أو الخطأِ، وأن يُقيلنا من الزللِ، إنَّهُ وليُّ ذلك والقادرُ عليه..

ثبت المصادر

القرآن الكريم.

١- ابراز المعاني من حرز الاماني، ابو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بابي شامة (المتوفى ٦٦٥ هـ)، دار الكتب العلمية.

٢- أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص ابو بكر (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد الصادق القمحاوي، دار احياء التراث العربي: بيروت، ١٤٠٥.

٣- احكام القران وبيانه للزجاج.

٤- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين احمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣ هـ)، دار الارشاد للشؤون الجامعية - سورية، دار اليمامه - دمشق بيروت، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ط ع: ١٤١٥ هـ.

٥- إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، ابو الحسن نور الدين جامع العلوم الاصفهاني الباقولي (ت: ٥٤٣ هـ)، تحقيق و دراسة: ابراهيم الابياري، دار الكتب المصري- القاهرة، دار الكتب اللبنانية- بيروت- القاهرة، ط ع: ١٤٢٠ هـ.

٦- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨ هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١٤٢١:١هـ.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات

عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري النحوي (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق.

٨- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود- الشيخ محمد علي معوض، شارك في التحقيق د. زكريا عبدالمجيد النوقي، د. احمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م، لبنان- بيروت.

٩- البرهان في علوم القران، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركجشي ابو عبدالله (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، ١٣٩١هـ، بيروت.

١٠- بصائر ذوي التمييز، مجدالدين ابو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)

١١- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

١٢- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن حسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هت)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركائه.

١٣- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، أبو العباس أحمد بن عمَّار المهدويِّ (ت ٤٤٠ هـ)، تحقيق: محمد زياد محمد طاهر شعبان وفرح نصري شيخ البزورية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ط١، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤ م.

١٤- التذييل والتكميل، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم-دمشق (من ١ الى ٥) وباقي الاجزاء دار كنوز اشبيليا، ط١.

١٥- التقفيه على كتاب سيبويه، ابو بشر اليمان بن ابي اليمان البندنيجي (ت: ٢٨٤هـ)، تحقيق: د. خليل ابراهيم العطية، الجمهورية العراقية-وزارة الاوقاف- احياء التراث الاسلامي، ١٩٧٦م بغداد.

١٦- تفسير أبي السعود، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت: ٥٩١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧- تفسير الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الاعلامي للمطبوعات- بيروت.

١٨- تفسير الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)

١٩- تفسير السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن ابراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن- الرياض-السعودية، ط١: ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٢٠- تفسير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، أبو جعفر (ت: ٣١٠هـ)و دار الفكر، ١٤٠٥هـ، بيروت.

٢١- تفسير الماوردي، أبو الحسن ين علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. الشهير بالماوردي

(ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لنبان.

٢٢- تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر واخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة-جمهورية مصر العربية. ط١: ١٤٢٨هـ.

٢٤- حجة القراءات لابن زنجلة. عبد الرحمن بن محمد، ابوزرعة ابن زنجلة (المتوفى حوالي: ٤٠٣هـ) وتحقيق: سعد الأفغاني، دار الرسالة.

٢٥- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي/ إميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، بيروت.

٢٦- الدر المصون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٧- ديوان زهير بن ابي سلمى، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطبّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والشر والتوزيع يو بيروت ـ لبنان.

٢٨- روح المعاني، العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٩- سر صناعة الإعراب، ابو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٠- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت: ٧٦٩هـ.)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، سوريا.

٣١- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم. مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ه-١٩٧٤م.

٣٢- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط١: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٣- شرح التصريح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، (ت: ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١٤٢١:١هـ-٢٠٠٠م.

٣٤ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي، تأليف عبد الله بن برِّي، تقديم وتحقيق: الدكتور

عيد مصطفى درويش، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٥ـ شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، جامعة أم القرى ــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ــ مكة المكرمة. ط١٤٠٢:١هـ -١٩٨٢م.

٣٦ـ شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١: ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٣٧ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرماني ويعرف بتاج القراء (ت: ٥٠٥هـ) دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

٣٨ـ غريب القرآن، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٩ـ الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشير الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣: ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٤٠ـ الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤١ـ اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١: ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٤٢ـ اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنوره، المملكة العربية السعودية. ط١: ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٤٣ـ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.

٤٤ـ المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١: ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

٤٥ـ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢: ١٤٠٥هـ.

٤٦ـ معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري

الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٧ـ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاني / محمد بن علي النجار / عبدالفتاح اسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.

٤٨ـ معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١: ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٩ـ معاني القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط١ك ١٤٠٩هـ.

٥٠ـ معترك الأقران، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هت)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر دمشق، ط٦: ١٩٨٥م.

٥٢ـ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دار الشامية، دمشق - بيروت، ط١: ١٤١٢هـ.

٥٣ـ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عطية، عالم الكتب - بيروت.

٥٤ـ همع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هت)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.